ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

European Union Geopolitics Analysis

Wafa Kazem Abbas

University of Kufa - College of Urban Planning

Habeeb Radi Talfah Al-Dulaimi

Al-Hikmah University College – Baghdad

* *Corresponding author: E-mail* : alshimarywafaa@gmail.com

Keywords:
Geopolitics
Integration
global system
distribution of power
European Union

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The European Union represents a geographical, economic and political unit with multiple geographical characteristics and features. It is an international organization that includes 27 countries on the European continent. After World War II and during the Cold War period, it was necessary to establish the European Union to unify the countries of Western Europe, and to develop multi-dimensional policies, and the process was gradual. The integration of European countries has succeeded since 1957 in imposing itself on economic balances for decades by establishing economic, political, security and cultural unity. The problem of the research was "that the emergence of the Union came about as a result of motives and obstacles, and that the Union faces challenges that affect its future." The research aims to analyze the institutional structure of the European Union and identify the challenges that it will affect its political and economic future.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.5.2025.07

الاتحاد الأوربي تحليل في الجيوبوليتيكس

وفاء كاظم عباس/ جامعة الكوفة–كلية التخطيط العمراني

حبيب راضي طلفاح الدليمي/ كلية الحكمة الجامعة –بغداد

الخلاصة:

يمثل الاتحاد الأوربي وحدة جغرافية اقتصادية وسياسية وخصائص ومميزات جغرافية ذات تراكيب متعددة , وهو منظمة دولية تشمل 27 دولة في القارة الأوربية , وبعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة كان من الضروري قيام الاتحاد الأوربي لتوحيد دول أوروبا الغربية , ووضع سياسات متعددة الابعاد, وتدرجت عملية اندماج دول أوروبا فقد نجح منذ عام 1957 بفرض نفسه على التوازنات الاقتصادية لعقود بإقامة الوحدة الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية وتمثلت مشكلة البحث" بأنَّ نشأة الاتحاد جاءت بفعل دوافع ومعوقات ,وإنَّ الاتحاد يواجه تحديات تؤثر على مستقبله " ويهدف البحث تحليل البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي وتحديد التحديات التي ستؤثر على مستقبله السياسي والاقتصادي .

كلمات مفتاحية:الجيوبوليتيك , اندماج , النظام العالمي , توزيع القوى ،الاتحاد الأوربي،التحديات.

المقدمة :

بعد حربين عالميتين عمَّ السلام والرفاه الاقتصادي في أوروبا , فزادت الضرورة لقيام الاتحاد الأوربي لتجنب نشوب صراع جديد في القارة , ففي عام 1951 تم تشكيل المجموعة الأوربية للحديد والصلب (E.C.C) التي هدفت لتوحيد دول أوروبا الغربية خلال فترة الحرب الباردة , ولتسهيل التجارة واتخاذ سياسات أمنية واقتصادية وسياسية .

وتميزت تجربة الاتحاد الأوربي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق تكتل الوحدة الأوربية , فتم عقد اتفاقية روما عام 1957 من قبل ست دول هي فرنسا , المانيا , إيطاليا , هولندا , بلجيكا , لوكسمبورغ , لإنشاء السوق الأوربية المشتركة . ومر توسع الاتحاد الأوربي بمراحل متعددة , إلا أنَّ عام 2004 مثل منعطفاً جديداً في تاريخ الاتحاد بانضمام دول أوروبا الشرقية الخارجة من هيمنة الاتحاد السوفيتي (السابق), وخلال فترة الحرب الباردة أدركت أوروبا أنَّها بحاجة لقوة خارجية للدفاع عنها , في الوقت الذي كان النظام العالمي بقيادة قطبين دوليين هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

وتمثل الحراك الجيبوليتيكي بالتوسع والتعاون ليكون الاتحاد القطب المغناطيسي الجاذب والقادر على دمج دول أوروبا في الوحدة الأوربية , ومثل التكتل بأنه الأكثر نجاحا في تحقيق أهدافه وهو نموذج يحتذى به في ارتفاع المدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري , وكان لمعاهدة ماستريخت 1993 الدور الكبير في تعزيز التكامل الاقتصادي وتوحيد العملة ووضع سياسات محددة لقضايا عديدة , وهو أكثر التكتلات نجاحاً في منظومة توزيع القوة على النطاق العالمي , وهناك ابعاد ودوافع اقتصادية وجغرافية وسياسية ساعدت على قوة نفوذ الاتحاد الأوربي , إلا أنَّ الاتحاد يواجه صعوبات مستقبلية ومخاوف من التفكيك وتحديات التجانس والتعاون التي ظهرت خلال فترة كورونا وسلبيات المواقف الأوربية اتجاه بعضهم, ومخاوف أخرى من هيمنة

توجهات السياسة الأمريكية وصعود الأحزاب الشعبوية المتطرفة في قيادة أوروبا , إضافة للإرهاق الاقتصادي والعسكري للحرب الروسية الأوكرانية وتبعاتها على أوروبا فمستقبل الاتحاد الأوربي يحتاج لسياسات مستقلة وتعزيز مكانة الاتحاد في نفوس الأوربيين.

أولا : مشكلة البحث .

بعد الحرب العالمية الثانية وخلال قمة روما 1957 اتجهت الدول الأوربية _التي في أغلبها دول صغرى بحجمها_ بإمكانياتها للتكتل والاندماج , إلا أنَّ العالم تغير، بعد انتهاء الحرب الباردة بظهور النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة وبفعل التغير التكنلوجي الذي أدى دوراً في إعادة توزيع القوى على الخريطة الجغرافية للعالم , فقد بدأ التكتل يواجه تحديات مستقبلية من الانفصال والتفكك خاصة بعد أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية , لذا فالمشكلة الرئيسة للبحث تتمثل في (هل إنَّ نشأة الاتحاد الأوربي جاءت بفعل دوافع ومقومات تمتلكها أوروبا؟ , وهل إنَّ مستقبل التكتل يواجه تحديات قد تؤثر على اندماجه واستمراره؟

وتمثلت تساؤلات البحث الثانوية في مايأتي :

1- كيف نشأ الاتحاد الأوربي وما الدوافع ؟

2- الى أي مدى ساعد البناء المؤسسي للاتحاد في مسيرة الاندماج ؟

3- ما مستقبل الاتحاد الأوربي في ظل تحديات النظام العالمي واختلال التوازن ؟

ثانيا : فرضية البحث .

يفترض البحث أنَّ الاتحاد الأوربي تكتل اقتصادي وسياسي متميز يمتلك مقومات تجعله ضمن توازنات القوى الدولية والفرضيات الفرعية هي :

1- جاءت نشأة الاتحاد الأوربي استجابة لدوافع اقتصادية وسياسية متكاملة .

2-يمتلك الاتحاد الأوربي مؤسسات فعالة وسياسة خارجية موحدة .

3-قد يضم الاتحاد الأوربي الدولة الروسية مستقبلاً لاحتوائها.

ثالثا : هدف البحث :يهدف إلى :

1- توضيح نشأة الاتحاد الأوربي والدوافع التي ساعدت بنشأته.

2- تشخيص دور البناء المؤسسي في تطوير الاندماج الأوربي وتشخيصه.

3- تحليل التحديات التي تواجه مستقبل الاتحاد الأوربي.

رابعا : أهمية البحث ...

يمثل الاتحاد الأوربي أنموذجاً عالمياً للتكتلات المدنية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وقيام النظام الدولي , لا سيما إنَّ أوروبا تمتلك مقومات طبيعية وبشرية ورغبة بعض الدول في الوحدة والبحث يعطي رؤية استراتيجية لمستقبل الاتحاد خاصة بعد خروج المملكة المتحدة ومطالبة بعض دول أوروبا بالانفصال رغم تراجعها , إلا أنَّ المستقبل يشي بشيء من مخاوف التفكك , مما يتطلب خطوات لدعم الوحدة الأوربية بأليات متعددة .

وسيتناول البحث المحاور الاتية:

المحور الأول : نشأة الاتحاد الأوربي ودوافعه .

المحور الثاني : البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي .

المحور الثالث : مستقبل الاتحاد الأوربي.

المحور الأول : نشأة الاتحاد الأوربي ودوافعه

1-نشأة الاتحاد الأوربي :

بدأت مسيرة الاتحاد في أول أبريل 1951، عندما وقعت بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية معاهدة باريس التي أُنشِئَت بموجبها الجماعة الأوربية للفحم الحجري والفولاذ "CECA" وفي عام 1954 حاولت هذه الدول تحقيق قفزة فجائية باتجاه إقامة جماعة أوروبية دفاعية سياسية"UED" كان الفشل نصيبها. مما جعلهم يرجئون البحث عن صيغة ما للاتحاد السياسي ويركزون الجهود بدلاً عن ذلك في الاتفاق على مصلحة مشتركة يجري توسيعها وتعميق آثارها لتشمل مجالات أخرى وصولاً إلى الاتحاد المنشود ، وهو ما حصل فعلاً، إذ وقعت هذه الدول اتفاق روما في 25 مارس 1957 ، الذي أعتبر في ظاهره تخلياً عن الحلم الاندماجي ، بسبب انكفائه نحو البعد الاقتصادي إلى الاتحاد دون غيره ، ولو إنَّه مثل بإجماع المراقبين والسياسيين نقطة الانطلاق نحو وحدة أوروبية متكاملة لمساهمته بالفعل في تأسيس ميثاق سياسي يربط الدول الأوربية بعضها ببعض مع التطلع لاتحاد أوثق بين شعوب أوروبا(الوائلي ، 1991 ، ص3).

لقد كانت الرغبة هي التوصل إلى اتحاد سياسي ، لكن غياب اتفاق صريح ونهائي حول مفهوم ومستقبل الاتحاد ، إضافة إلى الخلافات داخل الدول نفسها بين الداعين إلى فيدرالية أوروبية وبين المؤيدون للمفهوم الديغولي القائم على تعاون وثيق منظم بين الدول , في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية مما أضعف الآمال بتحقيق " الاتحاد السياسي " فبعض الدول الأوربية كانت تلقي اللائمة على فرنسا الديغولية الساعية لتحقيق استقلال أوضح عن الولايات المتحدة الأمريكية ، علماً أنَّ شارل ديغول كان يحلم بفرض سياسة "

الخط الثالث " بين المعسكرين السوفياتي والأمريكي كبديل عن الثنائية القطبية التي تقسم العالم إلى معسكرين وتضيع على فرنسا مركزها كدولة عظمى تاريخياً.

وعلى الرغم من فشل التوصل إلى اتفاق سياسي لم تتعطل مسيرة التعاون الأوربي في المجال الاقتصادي حيث تم من 30 يناير 1962 تنفيذ سياسية التعاون الزراعية "PAC" المبنية على أربعة أسس رئيسية هي:

1- حرية انتقال المنتوجات الزراعية .

2- توحيد الأسعار .

3- التكامل المالي .

4- تفضيل منتجات الجماعة الأوربية .

أما على الصعيد السياسي فقد بقي الوضع جامداً حتى قمة لاهاي في ديسمبر 1969 ، حينما حاول وزراء خارجية الدول المكونة للجماعة دراسة الوسيلة الأفضل لتحقيق تقدم في مجال الاندماج السياسي، وفي يونيو 1970 تم اقتراح " تطوير التعاون في مجال السياسية الخارجية" الأمر الذي شكل حجر الأساس فعلاً لبلورة سياسة أوروبية مستقبلية يتمنى الأوربيون التوصل إليها قبل نهاية القرن العشرين (الحضرمي , 1993 , ص 83).

شهد عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تحولات جيوبوليتيكية ذات تأثير وأبعاد شاملة, تمثلت بسقوط جدار برلين عام 1989, وتوحيد ألمانيا , وكان الحدث الأكثر أهمية هو الإنهيار الرسمي للاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 والذي انتهت بموجبه الحرب الباردة , وقد يكون الأثر التراكمي للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الاتحاد السوفيتي وسلبيات الواقع الداخلي, عوامل ساعدت على حدوث تحولات جيوبوليتيكية قادت الجماعة الأوربية إلى التكييف مع الأحداث وكانت معاهدة ماستريخت(معاهدة ماستريخت هي المعاهدة التي تعرف عليها أيضاً باسم اتفاقية أو معاهدة ماستريخت. تم توقيعها في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991، وتم تنفيذها بدءاً من نوفمبر 1993هذه المعاهدة تعزز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الأوربية وتحسين فعاليتها، وتأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي، ووضع سياسية خارجية وأمنية مشتركة، وتطوير البعد الاجتماعي للجماعة الأوربية)، التي وقعت في 7 فبراير عام 1993 في هولندا من قبل 12 دولة أوروبية, الحدث الأكثر أهمية ، إذ أوضحت بنودها قيام فكرة المواطنة الأوربية, إلى جانب المواطنة لكل دولة وإصلاح المؤسسات والتعاون في مجال الأمن الخارجي والعدالة وحماية المستهلك وشؤون البيئة والصحة العامة وإصدار عملة موحدة, وهذا ما حدث مؤخراً, وأعطيت المعاهدة الحق لأي دولة أوروبية أنْ تكون عضواً في الاتحاد الأوربي, مما دفع خمس من الدول الأوربية إلى أنْ تتقدم بالانضمام ومنها النمسا والسويد وفنلندا

وتركيا وقبرص إضافة لدول أوروبا الوسطى والشرقية التي أعلنت عزمها للانضمام إلى عضوية الاتحاد وهي (12) دولة وتقدمت بالطلب في مارس (1994) وحتى يونيو (1996) وثم قبولها في الأول من مايو 2004 وسيكون عام2007 مرشحاً لدخول رومانيا وهنغاريا, مع وجود تحفظات لدخول تركيا خوفاً في توسع دائرة الاتحاد باتجاه العالم الإسلامي, مع أنَّ الاتحاد أعطى الأمل باعتباره تركيا ستكون عضواً بعد إجراء الإصلاحات(الافندي, 1995 , ص 119), وبذلك ظهر اختلاف في الهياكل الاقتصادية والتجارية والصناعية والسياسية , فسارعت دول الاتحاد إلى تقديم مساعدات لغرض إجراء إصلاحات لأزمة لتحويل اقتصاديات الدول الجديدة في الاتحاد إلى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق وتصحيح هياكلها الشاملة.

وتثير مسألة توسيع الاتحاد جملة تحديات يتعلق بعضها بطبيعة الاتحاد نفسه متمثلة بإجراء تغيرات جذرية في النظام الداخلي, فضلاً عن اختلاف دول الاتحاد حول مسألة توسيع الاتحاد فبولندا والبرتغال ترفض مسألة التوسع, إلى جانب مشكلة الهجرة وتباين مستويات المعيشة, إذ تتعارض مصالح ورؤية كل دولة من الدول الأعضاء حول طبيعة توازن القوى الذي يتلاءم ومصالحها, فألمانيا وفرنسا تطالبان بضرورة الإسراع بالوحدة السياسية , وبريطانيا تقود الاتجاه المضاد الذي يدعو إلى ضرورة التدرج والتحليل, وترى ألمانيا أنَّ وحدة أوروبا تشمل دول وسط وشرق أوروبا, وفرنسا تعطي الأولوية لتعميق روابط الاتحاد الأوربي بدول جنوب المتوسط, لذا فأنَّ توسع الاتحاد باتجاه وسط وشرق أوروبا سيعتمد في الأساس على القوة الاقتصادية الألمانية , الأمر الذي سيعطيها وزناً سياسياً أقوى من فرنسا في نطاق توازنات القوى الأوربية (العزي, 1995 , ص 59).

ويبرز أيضاً التباين على مستوى السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء , تجاه أكثر من قضية, كان أبرزها الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا, وهي الأزمات التي أوضحت عدم قدرة دول الاتحاد على حل النزاعات الأوربية بعيداً عن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي, وهناك اتجاه يدعو إلى اعتماد أوروبا على نفسها في تحقيق أمنها ، وهو ما كان سيعطي فرنسا وزناً استراتيجياً تجاه توافر القدرات النووية لديها. والاتجاه الثاني يقوم على أساس التنسيق مع الناتو, وقد حدث توفيق خلال توسيع نطاق الناتو وتعديل عقيدته الاستراتيجية, وإنشاء قوة أوروبية للدفاع عن حدودها الجنوبية, وفي إطار السياسة الخارجية للاتحاد كان هناك اتجاهان أيضاً. الأول يقوم على أساس سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة في حين يؤكد الثاني على توافق السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي مع المواقف الأمريكية . وإذا ما استطاع الاتحاد الأوربي التكييف مع ذلك التطور الذي تمثل بزيادة السكان والمساحة والإنتاج الذي سيصل إلى 40% من صادرات العالم, فسوف تزداد مكانة أوروبا على الساحة الدولية ، إذ

تتفاعل العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية بأوضح صور التفاعل المكاني التي أعطت لمسيرة الاتحاد الأوربي دوراً حيوياً.

2- دوافع قيام الاتحاد الأوربي

تشكل الدوافع الجغرافية والاقتصادية والسياسية والأمنية الحالة الجديدة للتنظيمات المكانية بوصفها تمثل تفاعلات للتعاون بين قوى سياسية متعددة سعياً لتحقيق أهدافها وضمان مصالحها (نوفل , 2006 , ص 111), وتعود الرغبة بتحقيق الوحدة، سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي لأوروبا إلى عدة دوافع أهمها :

أ. الدوافع الجغرافية :

توحي فكرة الاندماج الأوربي بأنَّ لقارة أوروبا مضموناً لوحدة ناجمة عن تفاعل كل من المظهر الأرض"الطبيعي والبشري" إذ رغم وجود بعض الاختلافات في المظهر الأرضي الأوربي بقسميه، إلا أنَّ هذه الاختلافات ليست عميقة أو فاصلة بين الدول الأوربية بعضها مع البعض الآخر, وتعتبر المساحة (الحجم) والموارد الطبيعية والبشرية من أهم عناصر القوة الجغرافية التي تدفع إلى فكرة الاتحاد ، إذ تعدُّ قارة أوروبا البالغة مساحتها(5814000) كم^2، من أصغر القارات مساحة بعد قارة أستراليا, مما جعلها تضم دولاً صغيرة المساحة ويمكن بالتالي دمجها ضمن إطار سواء أكان ذلك إطاراً سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، مما يزيل الكثير من عوامل الضعف التي تعانيها الدول الصغرى .

وأما ما يخص بطبوغرافية القارة فيلاحظ عدم وجود أية مظاهر فيزوغرافية تشكل حدوداً طبيعية عازلة تحول دون اتصال الدول مع بعضها، فضلاً عن طبيعة المناخ الذي يشجع على اكتمال الوحدة الأوربية .

وفيما يخص بمظهر الأرض البشري فإنَّه يكمل في كثير من الأحيان ما أوصى به المظهر الطبيعي على الرغم من الاختلافات في اللغة والمذهب الديني والأصول القومية التي ينحدر منها سكانها إلا أنَّ ذلك لن يكون عائقاً يمنع اندماجهم وتوحيدهم ضمن إطار إقليمي واحد في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية , فهناك 510 مليون نسمة داخل الاتحاد الأوربي , ويتكلم سكانها 29 لغة , وبضع لغات محلية , وتتداخل اللغات عبر الحدود , فمثلاً اللغة الفرنسية تمتد حتى غرب سويسرا وجنوب بلجيكا وشمال غرب إسبانيا , ويجري في القارة نهر الراين وهو من ضمن الأنهار الطويلة في العالم ليقطعها في الشمال حتى الجنوب في حين يجري نهر الدانوب وسط قارة أوروبا وهنالك 33 نهراً يجري في أوروبا .

إنَّ نواة الاتحاد الأوربي فوق رقعة جغرافية تضم (70%) من مساحة القارة يعد ظاهرة جيوبولتيكية ملفتة للنظر، ومؤثرة في مجمل السياسات الدولية، فإذا تكاملت وحدته وقويت أسسه فسوف يصبح أحد

الأقاليم الجيوبولتيكية القارية الفاعلة في توازن القوى الدولية، مما سيعمل على تحجيم الهيمنة الأحادية التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على العالم (الشمري , 2006 , ص 66 .).

ب. الدوافع الاقتصادية :

مثلت الدوافع الاقتصادية أحد مرتكزات التعاون الأوربي لمواجهة الاحتكارات الاقتصادية للدول الأخرى ومن أجل التمتع بمنافع أفضل للمواد الأولية للعمل على تحقيق تنسيق اقتصادي بين دول الاتحاد لتأكيد الوحدة الاقتصادية وتسريع نموها ومن دوافع التكتل:

1- ظهور منتجات صناعية جديدة وإبراز قوة صناعية متطورة منافسة لعموم الأقاليم الصناعية الواقعة على هامش المركز الصناعي التقليدي في غرب أوربا .

2- إنَّ التكتل كان يحاول مسايرة التطور السريع في الإنتاج العالمي والحد من ارتفاع تكاليفه مع زيادة رؤوس الأموال الأوربية واتساع حركة السوق .

3- وجود المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة والإنتاج الياباني كماً ونوعاً , لذا فأنَّ قيام الاتحاد الأوربي هو خطوة متقدمة تزيد من قدرة الأعضاء وقوتهم الاقتصادية ليكون لهم دور تنافسي رغم امكانياتهم .

4- الجغرافيا الطبيعية البشرية والمتمثلة في العمق الجغرافي والاستراتيجي والاقتصادي الذي يخلق ما يعرف بدولة الإقليم (العملاقة) وهو مفهوم جيوبولتكي أشار إليه " رسل " في كتابه (الجيبوليتيكا) إذ اعتقد أنَّ عصر الوحدات السياسية الصغيرة قد انتهى، وإنَّ البقاء للوحدات السياسية الكبيرة هي الصورة المستقبلية للدول القوية (الجبوري, 2002 , ص 81).

ج. الدوافع السياسية:

كان للدوافع السياسية دور مؤثر ومباشر في إيجاد هذا التعاون على صعيد القارة، وهذا بحد ذاته أحد الأسس الجيوبولتيكية للعمل الجماعي الأوربي في مواجهة التغيرات المعاصرة في الساحة الدولية ولعل أبرز الدوافع السياسية التي دفعت الدول الأوربية للاتحاد والتعاون هي:

1- إنهاء مظاهر العداء التقليدي بين الدول الأوربية وخاصة بين فرنسا وألمانيا .

2- العمل على النهوض بأوروبا واستعادة موقعها المتميز وجعلها قوة عالمية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

3- المناخ الدولي الذي ساد العالم حيث شكل الخط الشيوعي أحد التحديات المباشرة لدول أوروبا الغربية قبل عام 1990.

لذا فأنَّ ذلك الهاجس كان أحد محفزات الاتحاد الأوربي، أما بعد انهيار ذلك التحدي ، فإنَّ حاجة أوروبا إلى إبراز هويتها وقوتها أمام الهيمنة الأمريكية واحتمال ظهور قوى عالمية أخرى كانت من مسوغات استمرار تعاونها , وتعي أوروبا أنَّ إدارة النظام العالمي الجديد لا يقوم على الاقتصاد فقط بل التعاون والإدارة المشتركة للنظام العالمي ,لذا فأنَّ الحراك الجيبوليتيكي للاتحاد الأوربي نحو وسط وشرق أوروبا وضم دول شرق أوروبا التي لا تمتلك خبرة السياسة وذات اقتصاد متهالك كان يهدف لإضعاف روسيا , وتوسيع نفوذ الاتحاد على اكبر مساحة ممكنة من قارة أوروبا , وحتى أنَّ تلك الدول انضمت لحلف الناتو التي يشكل الاتحاد الأوربي الركيزة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية (النواوي , 2008 , ص 134).

د. الدوافع الأمنية:

شهدت أوروبا منذ نشوء الدولة القومية بعد مؤتمر وستفاليا عام 1648، صراعات دموية لم تهدأ على مدى ثلاثة قرون ، وما الثورتان الإنجليزية عام 1668، والثورة الفرنسية عام 1789 إلا دليل فعلي وملموس على هذه الحقيقة كما شهدت هذه القارة في القرن العشرين، حربين عالميتين مدمرتين، أسفرتا عن قتل وتشريد الملايين من أبناء هذه "القارة القديمة" غير أنَّه بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، ونتيجة لما تركته هذه الحرب من ويلات ومآسي في نزع فتيل الصراعات الأوربية، خاصة بعد التطور الذي شهدته صناعة أسلحة الدمار الشامل ,فإنَّ الحرب العالمية الثانية هزت فكرة الدولة القومية وظهور مبدأ الوطنيات القومية والاستقلال العرقي، وظلت تسوية "المسألة الألمانية " تسبب قلقاً مستمراً لأوروبا، بسبب خشية الدول الأوربية وخاصة فرنسا من عودة ألمانيا لبناء قوتها العسكرية من جديد، فكان لابد من دمجها في إطار التكامل الأوربي بحيث تصبح عامل استقرار(مسعودي, انظر .. https://www.aslp.cerist.dz).

كما أدى تشكل الكتلة الشرقية المتمثلة بأوروبا الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق إلى إثارة المخاوف الأوربية أمنياً و أيديولوجياً، وبدت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، تشكل الطرف الآخر في معادلة النظام الدولي الجديد، الذي ولد في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تراجعت مكانة الدول الأوربية، خاصة بريطانيا وفرنسا، وأصبحت أوروبا تحتل مكاناً ثانوياً بالمقارنة مع القوتين العظيمتين، مما دفع أوروبا إلى التفكير في خلق قوة دولية ثالثة تسمح بممارسة دور متوازن في النظام الدولي وهناك مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء أوروبا الغربية ككتلة واحدة, وتهيئة كل السبل لملء الصراعات فيما بينها لكي تقف في مواجهة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والكتلة الشرقية, وقد تأكد ذلك من خلال " مشروع مارشال" يتضح من كل ذلك, أنَّ العنصر الرئيس في تهيئة أوروبا لبدء عملية التكامل كان عنصراً خارجياً, يهدف إلى محاولة حل " معضلة الأمن الأوربي ", بوضع أوروبا الغربية تحت "المظلة النووية الأمريكية", الأمر الذي

أدى إلى جعل أوروبا وربما لأول مرة في تاريخها– ككتلة إستراتيجية واحدة (مصطفى , 2020 , انظر .. https://www.siyasatarabia.ddlai.nslilute.org)،

المحور الثاني : البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي:

يتم البناء التنظيمي والمؤسسي بقدر من التعقيد يعود للطريقة التي نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات ابتداءً من معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 والتي أرست حجر الأساس للبنية المؤسسية للجماعات الأوربية ثم للاتحاد الأوربي , وأحد خصائص النظام السياسي الأوربي تتمثل في تعدد الآليات التي يتعامل بها مع الموضوعات والقضايا التي تدخل ضمن نطاق صلاحياته, فهذا النظام يقوم على ركائز ثلاث . الركيزة أولى تتكون من مجموعة الأنشطة التي يمارسها الاتحاد الأوربي في إطار الاتفاقيات المنظمة للجماعات الأوربية الثلاث: جماعة الفحم والصلب, والجماعة الاقتصادية, وجماعة الطاقة النووية وما يتصل بهذه الاتفاقيات من خطط وبرامج ولوائح تتضمنها القرارات أو الاتفاقيات ذات الصلة (لوسيا شولتن , أهداف استراتيجية للاتحاد الأوربي , 6/3/2024 انظر .. http://www.dw.com) ،وتعهدت الدول الأعضاء بمنح المؤسسات الاتحادية ومنها المفوضية والبرلمان ومحكمة العدل الأوربية سلطات وصلاحيات واسعة تضفي عليها سمة فوق القومية, والركيزة الثانية تتكون من مجموعة الأنشطة التي يمارس فيها الاتحاد الأوربي اختصاصاته بالاشتراك وبالتعاون مع الدول الأعضاء, وأما الركيزة الثالثة فتتكون من مجموعة الأنشطة وتعدُّ حكراً على السلطة كالقضاء والعدالة والأمن الداخلي والبناء المؤسسي هو محاولة للتعامل مع التباينات الأوربية والدوافع الدافعة للوحدة الأوربية (أبو عامود , 2004 , ص 183).

أولاً:- مجلس الوزراء:

هو أحد الأجهزة التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوربي, وهو جهاز تنفيذي للسوق الأوربية المشتركة, يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات, ويعد الكيان المسؤول عن صنع سياسات الاتحاد وله الحق برفض مقترحات الهيئة التنفيذية أو قبولها, وتتطلب إجازة التشريعات موافقة الوزراء عليها بالإجماع حيث عقد عام 2001 ما يقارب من مائة اجتماع, ويتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو, طبقاً للمادة 203 من معاهدة ماستريخت، ومفوضاً يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة ،ويعرف المجلس الآن بمجلس الاتحاد, أما رئاسة المجلس فهي بالتناوب بين الأعضاء كل ستة أشهر, غير أنَّ تعدد تشكيلات مجلس الاتحاد الأوربي من ناحية والرغبة في أنْ يكون للاتحاد الأوربي وزير للشؤون الخارجية دفعا بالهيئة المكلفة بوضع مشروع الدستور للتميز بين ثلاثة تشكيلات مختلفة لمجلس الوزراء هي:

أ- مجلس التشريع والشئون العامة المكلف بإعداد جدول أعمال مؤتمرات القمة (المجلس الأوربي) وحلقة الوصل بينها وبين المفوضية .

ب- مجلس وزراء الخارجية المسئول عن بلورة السياسة الخارجية الأوربية.

ج- التشكيلات الأخرى (الفنية) لمجلس الاتحاد التي يحضرها وزراء الاقتصاد والزراعة والتجارة الخارجية أو البيئة, وكانت فرنسا الديغولية قد مارست ضغوطاً كي تتخذ قرارات مجلس الوزراء وبالإجماع والتي أسفرت في النهاية عن تسوية "لوكسمبورغ", غير أنَّ اتساع نطاق العضوية في الاتحاد الأوربي وتنوع موضوعات التكامل جعل من الصعوبة استمرار وتنشيط عجلة التكامل الأوربي في ظل قاعدة الإجماع, مما أدى إلى إدخال تعديلات عديدة على عملية صنع القرار في المجلس, وهناك ثلاثة أنماط مختلفة لعملية اتخاذ القرارات في المجالس الوزارية الأوربية.

1- قرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية وفق مبدأ السيادة.

2- قرارات تتطلب أغلبية خاصة تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي حيث تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي .

3- قرارات تتطلب الإجماع.

وطبقاً للتصويت الترجيحي الذي طُبق آنذاك بالنسبة للقرارات فتمنح كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا عشرة أوزان (ريحانا , 2001, ص 11)، وإسبانيا ثمانية أوزان، وكل من بلجيكا واليونان وهولندا والبرتغال خمسة أوزان, وكل من النمسا والسويد أربعة أوزان, وفنلندا والدنمارك وايرلندا ثلاثة أوزان, ولوكسمبورغ وزن واحد فقط, فالنظام لم يتبنَ فكرة التناسب الكامل بين الثقل الديموغرافي والثقل التصويتي, مع أنَّ هذا النظام يعاني من خلل واضح يضر ببعض الدول مثل ألمانيا, إلا أنَّ ضرورات التوازن بين مصالح الدول الكبيرة من ناحية ومصالح الدول المتوسطة والصغيرة من ناحية أخرى اقتضت تحديد الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات بطريقة تحول دون تمكين كتلة معينة من التمتع بأغلبية ميكانيكية أو قدرة على عرقلة عملية اتخاذ القرار إلا أنَّ دخول عشر دول إلى عضوية الاتحاد أعاد النظر في التوزيع, إذ تضمن أحد البروتوكولات الملحقة بالدستور توزيعاً جديداً للأصوات, فسيصبح لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حين كانت ضمن الاتحاد وإيطاليا : 29 صوتاً, وإسبانيا وبولندا: 27 صوتاً, هولندا:13, بلجيكا والبرتغال واليونان وهنغاريا وجمهورية التشيك :12 , النمسا والسويد:10, فنلندا والدنمارك وايرلندا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا : 7, لوكسمبورغ وقبرص ولاتفيا وأستونيا :4, ومالطة:3 أما الأغلبية الخاصة المطلوبة لاتخاذ القرارات فكانت 232 صوتاً من إجمالي 324 صوتاً يتعين أنْ تمثل أغلبية الدول الأعضاء.

لذا فالمجلس الأوربي هو أحد الأعمدة الرئيسة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية في النظام السياسي للاتحاد الأوربي, إذ يحتل موقعاً استراتيجياً على عملية صنع القرار باعتباره حلقة الوصل والجسر الذي يربط بين الموقعين الرئيسيين وهما البرلمان من ناحية والمفوضية الأوربية من ناحية أخرى(نافعة , 2000 , ص 78).

ثانياً:- المفوضيــة :

هي إحدى المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار الأوربي فهي بمثابة " حكومة الاتحاد الأوربي " وتمارس المفوضية وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل:

1- التشريع: فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوربي والعمل على تطويرها باعتبارها الجهة المسئولة لإنجاح العملية التكاملية, ولذلك تبدأ الدورة التشريعية كقاعدة عامة من المفوضية.

2- التنفيذ: فهي الجهة المسئولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين وقرارات من منطلق أنَّها أحد الأجنحة الرئيسة للسلطة التنفيذية في الاتحاد فهي التي تتخذ القرارات وتخرجها بصورة قرارات معتمدة وتوجيهات وإرشادات, إذ منحت كافة المعاهدات والقوانين المعمول بها المفوضية سلطات وصلاحيات لتنفيذ القواعد واللوائح المقررة.

3- المتابعة والرقابة: المفوضية هي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات ومسئولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به وعن التزام الهيئات والشركات الأوربية بالقوانين واللوائح المقررة, ,إحالة المخالفات إلى المحكمة الأوربية, وتقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام وتنفيذ التزاماتها.

4- التمثيل: المفوضية هي التي تمثل الاتحاد الأوربي وتتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية, وأكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعاً(أبو عامود , ص 62).

أما تشكيل المفوضية الأوربية, فقد نصت المعاهدات على أنْ تضم المفوضية عضواً من كل من الدول الأعضاء وإنْ لا تزيد عن عضوين في المفوضية, إلا أنَّ أعضاء المفوضية اختلفوا من مرحلة لأخرى باختلاف الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية, وقد أدخلت معاهدة "نيس" تعديلاً جوهرياً حين قررت أنَّ المفوضية في أول يناير 2005 لن تضم أكثر من مواطن واحد من كل دولة عضو وعندما يبلغ حجم العضوية في الاتحاد الأوربي 27 عضواً بعد انضمام بلغاريا ورومانيا عام 2007 تعذر تطبيق هذه القاعدة, ووفقاً للتعديل المقترح في مشروع الدستور شكلت المفوضية اعتباراً من أول نوفمبر 2009 من 15 مفوضاً من بينهم رئيس المفوضية ووزير خارجية الاتحاد الأوربي الذي يُعتبر نائباً للرئيس, ويشغل الرئيس مقعدين ونائبه (وزير الخارجية), أما الثلاثة عشر الآخرون فسيتم اختيارهم بالتناوب من بين مرشحي الدول الأعضاء,

وطرحت اقتراحات حول مشروع الدستور وإعادة هيكلية المفوضية , وكانت هنالك اعتراضات جادة من جانب الدول الصغرى والمتوسطة والتي وضحت حينها أنَّ دورها في عملية صنع القرار قد يتقلص لصالح الكبار والاقوياء وفقاً لتشكيلها الحالي عضوين من كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وعضواً واحداً من كل من الدول العشر الأخرى, وقد تم تعديل مدة العضوية باللجنة وفقاً لمعاهدة ماستريخت من أربع سنوات إلى خمس, ولا يجوز الجمع بين عضوية المفوضية وأي وظيفة أخرى, ويعين المجلس الأوربي رئيس المفوضية بين مرشحي الدول الأعضاء بعد موافقة البرلمان الأوربي, والمفوضية هيئة مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء(ريحانا, ص 16).

ثالثاً:- البرلمـان الأوربي

هو أحد الهياكل الرئيسية للاتحاد الأوربي وله دوره المهم والمتصاعد ضمن المؤسسات الاتحادية, ويشارك في آلية اتخاذ القرار الأوربي, ويقتسم مع المفوضية الأوربية إدارة العديد من القطاعات المهمة والحيوية وله دور في تزكية اعتماد الموازنة الأوربية السنوية ومراقبة أنشطة الجهاز التنفيذي للاتحاد, تأسس بموجب معاهدة باريس المنشئة للمجمع الأوربي للفحم والصلب في أبريل 1951, وكان البرلمان يتألف من 78 عضواً تعينهم دولهم, وله صلاحيات محدودة, إلى أنْ جاءت معاهدة روما 1957 لتمنحه سلطات وصلاحيات تنفيذية (انظر . http://www.aljazeera.net).

وفي 20 سبتمبر 1976 صدر قرار المجلس بانتخاب البرلمان الأوربي على المستوى العام في انتخابات خاصة لا ترتبط بالبرلمانات الوطنية, ويمثل الناخبون نسبة مئوية محددة من أعضاء البرلمان, وتتمتع الدول الصغرى بنسبة تمثيل لكل فرد مما تتمتع به الدول الكبرى وتجري انتخابات البرلمان كل خمس سنوات، وهناك رئيس للبرلمان يدير جلساته, ويعقد البرلمان الأوربي 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل, وأعضاء البرلمان عددهم 518 عضواً وفي عام 2000 زاد عدد الأعضاء إلى 828 عضو بما يتناسب مع التوسع في الاتحاد , وكانت أول انتخابات برلمانية في يونيو 1979 , وإنَّ نصيب الدول الأعضاء في مقاعد البرلمان قد تغير أكثر من مرة مع التوسع وذلك لإتاحة المجال أمام تمثيل الدول المنضمة للاتحاد, وتأتي ألمانيا في المرتبة الأولى ولها 99 مقعداً تليها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا لكل منها 87 مقعداً, وإسبانيا 64 مقعداً, وهولندا 31 مقعداً, والبرتغال وبلجيكا واليونان لكل منهم 25 مقعداً, والدنمارك 16 مقعداً, وايرلندا 15 مقعداً, ولوكسمبورغ 6 مقاعد, وإنَّ انتماء العضو للبرلمان حزبي وليس قومي (جدول رقم-2-) وللبرلمان وظائف أساسية هي:-

- **الوظيفة التشريعية** التي كانت استشارية ثم ازدادت اتساعاً في إطار معاهدتي ماستريخت وأمستردام.
- **الوظيفة المالية** حيث يشارك البرلمان في إعداد موازنة الاتحاد وله سلطة تعديل الاتفاق.

– **الوظيفة الرقابية** حيث يمارس البرلمان الرقابة الديمقراطية على اللجنة والرقابة السياسية على كافة مؤسسات الاتحاد(نهرا , 2001 , ص 148).

وبعد مرور شهر ونصف من التوسع التاريخي للاتحاد الأوربي من 15 إلى 25 دولة, شهد الاتحاد وعلى مدى أربعة أيام انتخابات شارك فيها 349 مليون ناخب لاختيار 732 عضواً بالبرلمان الأوربي الذي يمثل خلال السنوات الخمس المقبلة 450 مليون مواطن في أوروبا من 25 دولة. واعتبرت نتائج الانتخابات مؤشراً مهماً على مدى رضا الناخب الأوربي عن سياسات الحكومات الأوربية, إذ كشفت النتائج عن عدم رضا الناخبين عن سياسات حكوماتهم, نظراً لفشل هذه الحكومات في مواجهة البطالة والركود الاقتصادي ومشاركة بعضها في الحرب على العراق عام 2003, فتدني نسبة من أدلوا بأصواتهم بنحو 44.6% , ففي الدول الأعضاء العشر الجدد انخفضت نسبة الناخبين نحو 28.7 % وسجلت نسبة 47.7% في الدول الخمس عشرة القديمة وفازت أحزاب معارضة كالحزب الاشتراكي الفرنسي, وحينها حصل التحالف المسيحي الديمقراطي المعارض آنذاك على أعلى نسبة(جدول رقم 1) إلى بقية دول الأعضاء (جدول رقم1)، ويعكس البرلمان موازين القوى الفعلية داخل كل مجتمع أوروبي, أكثر مما تعكسه البرلمانات الوطنية, وهو انعكاس لتوجيهات الرأي العام, فهو يتكون من تكتلات سياسية على أسس فوق القومية وكتل سياسية أيديولوجية

(جدول رقم –1–)المقاعد التي فازت بها الأحزاب الأوربية مقارنة بنصيبها في البرلمان القديم

الحـزب	مقاعد البرلمان الجديد	مقاعد البرلمان القديم
حزب الشعب الأوربي يمين وسط	274	232
حزب الشعب الأوربي يسار وسط	198	175
حزب الإصلاح والديمقراطية الليبرالية	64	52
اليسار الأوربي المتحد	36	49
الخضر	42	45
اتحاد الأمم الأوربية	28	23
المجموعة الأوربية من أجل الديمقراطية والتنوع	15	18
المستقلون	69	32
الإجمالي	732	626

المصدر: أحمد طاهر, " انتخابات البرلمان الأوربي.. وتراجع الأحزاب الحاكمة " , السياسة الدولية, العدد 157 يوليو 2004, المجلد 39, ص 206.

لذا فهو ينقسم إلى يمين ويسار وتتمثل فيه لكل من الاتجاهين كتلة مسيطرة: ففي اليسار تستأثر، الكتلة الاشتراكية بالأغلبية المطلقة وتحتل 180 مقعداً وتضم الأحزاب الاشتراكية الاجتماعية الديمقراطية لدول الجماعة، وأدت الكتلة الديمقراطية المسيحية دوراً أساسياً ، إذ احتلت في انتخابات 1999 المرتبة الأولى 232 مقعداً.

وتشغل كتلة الليبراليين الديمقراطيين الإصلاحيين 9% من المقاعد وهي أحزاب الوسط الليبرالية، في حين تؤدي الكتل الموجودة على يسار الاشتراكيين دورها في التعبير عن استيائها من النظام العالمي ومن الولايات المتحدة وتضم 7 % من المقاعد وكتلة الخضر وتضم أحزاب البيئة (Ecologists) في أوروبا, وتعتبر فرنسا وألمانيا أهم معاقل هذه الحركة وتشغل 5% من المقاعد ونوابها من منتقدي النظام العالمي والاحتكارات الرأسمالية.(طاهر , ص 28).

أما كتلة اليمين الأوربي– هي كتلة الأحزاب اليمينية مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسية فاعتبرت كتلة مناهضة للنظام العالمي, ولكن من زاوية الدفاع عن الهوية القومية للدول الأوربية وتميزت بطروحاتها السلطوية وعدائها للمهاجرين المسلمين في أوروبا وانتقدت السياستين الإسرائيلية والأمريكية ودافعت عن العراق خلال أزمة الخليج وعن الصرب في الحرب اليوغسلافية وتتمثل الكتل الخاصة بأحزاب وطنية منها:

– كتلة الديمقراطيين الأوربيين– وهي جزء من الكتلة الديمقراطية المسيحية.

– كتلة التحالف الديمقراطي الأوربي– وتضم الديغوليين الفرنسيين.

– كتلة قوة أوروبا– تشكلت كانعكاس لانتصار حزب برلوسكوني اليميني في إيطاليا.

– كتلة يسيطر عليها تيار تجمع الشعب الفرنسي اليميني المعارض لمسار الوحدة الأوربية(نافعة, ص 79).

وبين عامي 1989 – 1999 توزعت تيارات البرلمان الأوربي على الشكل التالي:

رابعاً:– محكمة العدل الأوربية :

تختص المحكمة بالشؤون الدستورية لدول الاتحاد, وتتكون من 11 قاضياً, يعاونهم أربعة من المحامين تعينهم حكوماتهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد, وتنتخب المحكمة رئيسها من بين القضاة لمدة ثلاث سنوات, وعدد من الموظفين من بين الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة الاستقلالية , وهي المسؤولة عن حفظ التوازن بين السلطات التي تتمتع بها مؤسسات الاتحاد, وتختص المحكمة بالنظر في القضايا ذات العلاقة بالقوانين التي يجيزها الاتحاد, وتنظر بالقرارات المتخذة من جانب اللجنة ومجلس الوزراء وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة, وتنظر في الاستئنافات المرفوعة من الدول الأعضاء أو المؤسسات أو المواطنين, وتتولى تفسير قوانين ولوائح الاتحاد, وتؤدي دوراً فاعلاً في حماية حقوق الإنسان وحماية البيئة,

وفرض عقوبات على الدول إذا خالفت قراراتها. وتوجد مؤسسات أخرى للاتحاد , بعضها كان موجوداً قبل توقيع معاهدة الاتحاد وتم الاتفاق على بقائها وبعضها استحدثتهُ الاتفاقية ومنها:-

- محكمة مراجعي الحسابات .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة المناطق.
- بنك الاستثمار الأوربي
- البنك المركزي الأوربي.
- المحقق الأوربي.(طاهر , ص 28).

خامساً:- المجلس الأوربي (القمة الأوربية)

يمثل المجلس الأوربي اعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا وقد مر بمراحل عديدة منها :-

المرحلة الأولى- بدأت مع نشأة الجماعة الأوربية وامتدت حتى عام 1979, وكان إصرار ديغول على وجود جهاز سياسي يقود مسيرة الوحدة الأوربية ، ويتولى رسم وتحديد السياسات العليا للجماعة الأوربية ويضبط إيقاع العملية التكاملية بأسرها, لفت الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤتمرات القمة لمعالجة الأزمات التي تواجه الجماعة الأوربية , وبعد تنحي ديغول عام 1969 أدركت الدول مدى فائدة المؤتمرات في حسم قضايا مهمة بأسرع وأفضل مما تستطيعه المؤسسات الأخرى, حتى انعقدت أول قمة في باريس (9-10 ديسمبر عام 1974) بعد انضمام بريطانيا.

المرحلة الثانية- بدأت بعد قمة باريس وامتدت حتى صدور القانون الأوربي الموحد عام 1986 , إذ انضمت اجتماعات قمة الجماعة وتحولت إلى جهاز أعلى لصنع السياسات, لكن دون تقنين مؤسسة القمة في صلب الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في المعاهدات المنظمة لعمل الجماعة الأوربية, واتخذت قمة باريس بناءً على مبادرة مشتركة من الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان والمستشار الألماني هيلموت كول قراراً بعقد القمة الأوربية بصفة منتظمة ودورية كل أربعة أشهر.

المرحلة الثالثة- هي المرحلة الممتدة منذ صدور القانون الأوربي الموحد وحتى الآن, حيث استقر فيها دور المجلس الأوربي باعتباره القائد وضابط الإيقاع الرئيسي في المنظومة المؤسسية للاتحاد الأوربي, وهنا تحول المجلس إلى منبر للتشاور وآلية لتحديد اتجاهات وسرعة حركة وإيقاع السياسات التي يتعين أن يسير عليها الاتحاد, والمجلس لا يصدر قرارات ملزمة وقوانين , وإنما يكتفي ببلورة توجيهات وسياسات وبرامج عامة وإصدار بيانات ونداءات أو توصيات, وبهذه الطريقة تمكن المجلس من تذليل العديد من العقبات التي

اعترضت طريق الوحدة الاقتصادية والنقدية وتغلب على الأزمات التي ثارت بسبب مطالب خاصة ببعض الدول الأعضاء فحينها طالبت بريطانيا والتي كانت احد أعضاء الاتحاد الأوربي بضرورة إعادة التفاوض حول أسس توزيع أعباء الميزانية, والأزمات المتعلقة بالعضوية أو باستراتيجية التعامل مع الأوضاع المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي(مرهون ,ص14.).

المحور الثالث : مستقبل الاتحاد الأوربي:

رغم التقدم الكبير الذي أحرزه التكتل الأوربي خلال مسيرته الاقتصادية والسياسية في فترة الحرب الباردة وحتى بعد حرب الخليج الثانية , إلا أنَّه عجز عن حماية مصالحه في إطار سياسة خارجية موحدة , لأنَّ الأمر يرتبط بالمساعدات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لإحياء أوروبا بموجب مشروع مارشال لذلك ارتهن الاتحاد الأوربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للولايات المتحدة واتضح ذلك في تحديات عديدة واجهت الاتحاد خلال مسيرته منها :

- الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ثم احتلاله , فقد رفض المحور الفرنسي – الألماني الحرب رفضاً قاطعاً , في حين رحبت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا وبعض دول أوروبا الشرقية والأخيرة تحصل على مساعدات أمريكية اقتصادية عسكرية في الحرب مما أدى إلى تناقض السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي , وطالما أهانت كونداليزا رايس لاتحاد الأوربي بتصريحها " على فرنسا ان تهتم بصناعة الأجبان " كرد على رفض فرنسا الحرب على العراق والأمر يقصد تقليل الدور الاستراتيجي لأوروبا , بل إنَّ هنري كيسنجر في تصريح له ذكر " عندما اريد الاتصال بأوروبا بمن أتصل " . (غضيب ,2004 , ص 66) .
- إنَّ أمريكا رفضت تشكيل قوة عسكرية أوروبية في حلف الناتو وفضلت القيادة الأمريكية كنوع من تقليل الدور وانعدام الثقة , حتى أنَّ التوسع شرقاً لضم دول أوروبا الشرقية هو تخطيط أمريكي رغم عدم التطابق مع معايير نموذج وأوروبا الغربية في التمتع بالديموقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات النزيهة , وهذا ما أدى لخلق أزمات منها الأزمة المالية وأزمة البطالة وزمة الهوية , وإذا ما علمنا أنَّ أمريكا كان لها الدور الكبير لضم هذه الدول الفقيرة والمعدمة اقتصادياً وضمها لحلف الناتو كنوع من حصار روسيا وتهديدها , إلا أنَّه مثل لأوروبا فقدان الإدارة السياسية والقيادة (عمار , انظر .. http://europarabct.com).
- إضافة لصعود الصين كدولة تمتلك ابعاد جيبولوتيكية متعددة وتزايد الدور الروسي على المسرح الدولي مقابل تراخي وتعثر الدور الأوربي , وهذا لن يعزز رغبه الشعوب الأوربية في الاستمرار بالاندماج داخل الاتحاد , خاصة بعد صعود اليمين المتطرف الذي يطالب بفض الشراكة بعد تخوف

أوروبا كافة من الهجرة الغير شرعية , فاستغلت الأحزاب الراديكالية ملف الهجرة ومشاكل المهاجرين بمناهضة الاندماج في الاتحاد الأوربي , مما دفع بالتجمع الأوربي للإعلان بعدم الرغبة في الاستمرار بمنظومة الابعاد , فقضية الهجرة شكلت خطراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

- إضافة للتداعيات السياسية للأزمة الأوكرانية – الروسية على مستقبل الاتحاد الأوربي فأوكرانيا هي سلة غذاء أوروبا وممراً آمناً للطاقة التي تستوردها أوروبا من روسيا وأوكرانيا الدفاع الأمامي والمسافة الفاصلة بين النظام الليبرالي الرأسمالي والاشتراكي , وأوروبا كانت في بداية الحرب منقسمة ولم تحدد موقفها عسكرياً من الأزمة إلا بعد ضغوط من قبل بولندا والسويد وفنلندا , في ضرورة تحديد موقفاً واحداً من الحرب , بينما فضل المحور الفرنسي الألماني حالة عدم التصعيد بفضل المصالح المتشابكة التي تربطهم بموسكو , وبعد إعلان المانيا بتشكيل جيش الماني بدأت المخاوف من العودة بأوروبا لأن تكون بؤرة صراع عالمي , فأوروبا تفضل الهيمنة الأمريكية ولا القوة العسكرية الألمانية (كردي,2009,ينظر... http://www.nahrainuniversity.edu.iq) ؛ لذلك يعاني الاتحاد الأوربي من تحديات داخلية.
- وتواجه أوروبا الإرهاق في الحرب الأوكرانية بفضل التكلفة العالية وطول فترة الحرب التي تريد الولايات المتحدة استمرارها وأسباب جيوسياسية , بينما تطالب دول الاتحاد بالسلام العادل وليس " بقاء الصراع " , وتثير مسألة انضمام أوكرانيا ومولدافيا مخاوف اقتصادية حتى من أقرب الدول المؤيدة لأوكرانيا وهي بولندا وهي الدولة التي تتلقى المساعدات منها , وهنالك دول في غرب البلقان تنتظر الانضمام للاتحاد ومنذ عشرين عاماً كالجبل الأسود وألبانيا ومقدونيا الشمالية, عدا عن كوسوفا وصربيا التي سيطول انتظارها بفعل الصراعات العرقية , فهنالك دول ترفض التوسع مثل البرتغال , إلى جانب تباين المستويات الاقتصادية , لذا تتعارض مصالح ورؤية كل دولة في الاتحاد حول طبيعة توازن القوى التي تتلاءم ومصالحها , فألمانيا وفرنسا يؤكدون على الوحدة السياسية , ومن خلال الاحداث يتضح لنا أنَّ أوروبا لا تمتلك القدرة على حل النزاعات بعيداً عن الولايات المتحدة وحلف الناتو , في الوقت الذي تطالب فيه فرنسا وهي الدولة النووية ضرورة اعتماد أوروبا على قدراتها في تحقيق أمنها وحل أزماتها بإتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة في حين ترى دول أخرى خاصة دول أوروبا الشرقية التي تدعمها الولايات المتحدة إنَّه من الضروري التنسيق مع الناتو ومع الولايات المتحدة لحماية أوروبا . وهنالك مخاوف أوروبية من توجهات السياسة الأمريكية بعد عهد بايدن ووصول ترامب للحكم الذي يمنع المساعدات الأوكرانية , وستشهد العلاقات الصينية الأمريكية أكثر تصعيدا , وحينها سيصبح العالم اقل استقرارا, لذا تتراصد الخارجية الأوربية

الانتخابات الأمريكية المقبلة بقلق ومخاوف جيوسياسية , ويخشى الاتحاد الأوربي من انتخابات أوروبا في حزيران 2024 من صعود اليمين المتطرف والذي يمتلك قاعدة شعبية تطالب بالانفصال عن الاتحاد الأوربي وطرد المهاجرين وحماية حدود وثروات الدول القومية, ويواجه الاتحاد الأوربي صعوبات مالية في ظل موعد تجديد ميزانيته المتعددة السنوات " MFF " للفترة من 2028 – 2034 في ظل الحرب في أوكرانيا والتزاماتها المالية والعسكرية وفي ظل الركود الاقتصادي , والجدير بالذكر أنَّ هناك حالة عدم ثقة بالمؤسسات الأوربية خاصة بين الفرنسيين؛ لأنَّ أغلبهم ينظر للاتحاد الأوربي بأنَّه مؤسسة نخبوية بعيدة عن احتياجات المجتمع , ويحذر البعض من انهيار مستقبل الاتحاد الأوربي بسبب استغلال بعض السياسيين للتوترات الاجتماعية لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الاجل فإنَّ انهيار الاتحاد سيكون كارثة تاريخية .

خاتمة البحث :

جاءت نشأت الاتحاد الأوربي بفعل دوافع سياسية واقتصادية طرحت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي لحق بها , ونجح الاتحاد الأوربي في فرض نفسه على التوازنات الاقتصادية لعقود , إلا أنَّ أوروبا عانت من عدم وجود سياسة خارجية موحدة فالهيمنة الأمريكية واضحة على أغلب دول أوروبا واتضح الامر في الحرب الأمريكية على العراق , وعلى الرغم من رفض المحور الفرنسي الألماني ودول من أوروبا الغربية إلا أنَّ هناك دول أوروبية شاركت خاصة دول أوروبا الشرقية فهي المتلقي الأول أوروبيا للمساعدات الأمريكية , في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وخلال بدأ الحرب الروسية – الأوكرانية كان أوروبا متراخية وغير موحدة إلا أنَّها أظهرت توافقاً كبيراً في إدانة الهجوم الروسي وفرض عقوبات اقتصادية , وأظهرت الحرب العمل الفعلي لدول الاتحاد باتخاذ سياسات منسقة ومستقلة واتفقت على أنْ تكون تلك السياسات طويلة الأمد وأعدَّت قرارات بتمويل صفقات الأسلحة لأوكرانيا , وفتح باب الهجرة للأوكرانيين مع اتخاذ إصلاحات في عدد من المؤسسات وقرارات إصلاح بعد أزمة كورونا , وعليه فإن أوروبا تواجه تحديات داخلية وخارجية تتمثل في :

1- هنالك انعدام للسياسة الخارجية والأمنية والدفاعية الموحدة وتراجع الولاء الوطني وفقدان الثقة بالحكومات
2- تنامي دور التيارات الراديكالية المطالبة بعودة الدولة القومية والمعادية للاتحاد والمؤسسات.
3- أزمة الطاقة بعد إحداث الحرب الأوكرانية – الروسية التي أحدثت صدع في عولمة أوروبا.
4- هشاشة مؤسسات الاتحاد الأوربي التي لا تمتلك آليات التفعيل بفعل الأزمات التي واجهتها أوروبا

5- الهجرة غير الشرعية.

وجاءت توصيات البحث على النحو الآتي :

- على الاتحاد أنْ يتخذ خطوات لدعم مسيرة الاندماج بتوثيق العلاقات للمحور الفرنسي – الألماني باعتبارها أكبر الدول في الاتحاد والأكبر قدرة اقتصادية وسياسية وعسكرية .
- قد يكون للأزمة الأوكرانية دور في تبني سياسات تساعد على تشكيل جيش أوروبي موحد يواجه التحديات وهذا ما يزيد من التعاون والتناسق ويعزز الثقة .
- اصلاح البناء المؤسسي للاتحاد لتتخذ دورها في استقلالية القرار وزيادة ثقة الجمهور في النظام السياسي الأوربي وهذا قد ينصب في تراجع دور الأحزاب اليمينية الراديكالية وتراجع شعبيتها
- قد تبادر أوروبا لضم روسيا مستقبلاً فيما لو تغير النظام السياسي الروسي باعتبار روسيا جزءاً من الحضارة الغربية ولتفادي التهديد مستقبلاً.

مصاد البحث :

1- احمد سعيد نوفل , الاتحاد الأوربي الواقع والتحديات , مجلة المنتدى , العدد 216 , منتدى الفكر العربي ,عمان , 2006 ,

2- أحمد طاهر, " انتخابات البرلمان الأوربي.. وتراجع الأحزاب الحاكمة " , السياسة الدولية, العدد 157 يوليو 2004, المجلد 39.

3- أمنة مصطفى , الاتحاد الأوربي فاعلا امنيا , مجلة سياسات عربية , العدد 46 , معهد الدوحة للدراسات العليا , قطر , 2020 , انظر ..

4- بيرت ريغرت , تحديات تنتظر الاتحاد الأوربي , http:// www.dw.com

5- حسن نافعة , البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي , مجلة السياسة الدولية , العدد 1112 , مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية , القاهرة , 2000 .

6- رشا عمار , الاتحاد الأوربي انقسامات وتشائم بشأن مستقبل أوروبا , 2024/4/29 انظر .. http://europarabct.com

7- زاهر مرهون , الحضر في الجماعة الأوربية ودورها في النظام العالمي , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الأردنية , 1993 .

8- سامي ريحانا , المنظمات الأوربية , مجلة الديار , العدد 3145 , 2001 , بيروت , ص 11 .

9- عبدالله محمد الهواري , القانون الأوربي , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , العدد 70 , جامعة المنصورة , كلية الحقوق , مصر , 2019 .

10-غسان العزي , الطريق الى الاتحاد الأوربي , شؤون الأوسط , عدد 13 , بيروت ,1995 .

11-فؤاد نهرا , وضع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2001 .

12-لوسيا شولتن , اهداف استراتيجية للاتحاد الأوربي , 6/3/2024 انظر .. http://www.dw.com

13-ماهر إسماعيل الجبوري , التكتلات التجارية دراسة في التحول من الجيوسياسية الى جيواقتصادية , رسالة ماجستير , كلية التربية , ابن رشد , جامعة بغداد , 2002 .

14-مثنى عبد الإله الوائلي ، أوربا الموحدة عام 1992 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1991 .

15-محمد دحام كردي , مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة في التأثير السياسي الدولي , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , بغداد , 2009 , انظر ... http://www.nahrainuniversity.edu.iq

16-حمد سعد أبو عامود , مؤسسات الاتحاد الأوربي , مجلة السياسة الدولية , العدد 157 , مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية , القاهرة , 2004 .

17-مسعودي مراد , السياسية الأمنية الأوربية بين الواقع والتحديات , 31/3/2/2022 انظر .. https://www.aslp.cerist.dz

18–نرمين النواوي , الدور السياسي للاتحاد الأوربي , مجلة السياسة الدولية , العدد 182 , مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية , القاهرة , 2008 .

19–نزيرة الافندي, أوروبا والطريق الى الوحدة , مجلة السياسة الدولية , العدد 121 , مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية , القاهرة , 1995 .

20–وفاء كاظم الشمري , الاتحاد الأوربي دراسة في الجغرافيا السياسية , أطروحة دكتوراه , اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , 2006.